مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

"الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف ودورها في تعزيز الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية"

Islamic international rating agency and its role in enhancing the legimate quality of Islamic financial industry products

الطالب شعيب فيلاليَ
fi.chouaib@gmail.com
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
تحت إشراف د. ميلود زنكري
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

تاريخ الإرسال: 2018-10-21 تاريخ القبول:2019-02-21

الملخص:

يتلخص موضوع هذه الدراسة في تحليل الدور الذي تمارسه الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA في دعم وتعزيز جودة المنتجات المالية الإسلامية من الناحية الشرعية، وذلك بعد أن توسع نطاق الصناعة المالية الإسلامية والتحاقها بركب العالمية، وزيادة المنتجات المالية المحسوبة على هذه الصناعة نتيجة لتنوع الأدوات الاستثمارية الإسلامية، وهو ما يلزم وجود معايير شرعية تصنف في ضوئها هذه المنتجات وتراعى في ابتكار منتجات مالية إسلامية جديدة، وتحقق رغبة المتعاملين الماليين الباحثين عن توفير الجودة الشرعية، خاصة بعد رواج شكوك حول توافق المنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية مع الأحكام والضوابط الفقهية للمعاملات المالية الإسلامية، وأمام إخفاق وكالات التصنيف الائتماني العالمية في تصنيف أنشطة الصناعة المالية الإسلامية، تعمل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف على تعويض هذا الإخفاق من خلال تصنيف المنتجات

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

المالية الإسلامية في محاولة لتعزيز جودتها الشرعية، بما يخدم تواجدها في الأسواق المالية الدولية.

الكلمات المفتاحية: –الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، –التصنيف الشرعي، –الجودة الشرعية، –المنتجات المالية الإسلامية، –المعايير الشرعية.

Abstract :

The objective of this study is to analyze the role of the Islamic international rating agency in supporting and enhancing the quality of Islamic financial products in terms of legality, after expanding the scope of the Islamic financial industry and joining the worled, and increase the financial products calculated on the industry as a result of the diversity of investment tools calculated on this industry, which necessitates the existence of legal criteria to classify these products and take into account the creation of new Islamic financial products, and achieve the desire of financial agents seeking to provide quality legitimacy, especially after the popularity of doubts about the compatibility of financial products offered by Islamic financial, and the failure of international credit rating agencies to classify Islamic financial industry activities, the international Islamic rating agency is working to compensate for this failure by classifying Islamic financial products in an attempt to enhance its presence in the international financial markets.

Keywords: -Islamic international rating agency-legal classification-legal quality-Islamic financial products-shariah standards.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

المقدمة:

تعرف الصناعة المالية الإسلامية نموًا متسارعًا على المستوى العالمي، ترجمتها تزايد حجم عملياتها وتضاعف أصولها المالية، وانتشارها خارج النطاق الجغرافي المحدد لها من خلال المؤسسات المالية الإسلامية، فضلاً عن اعتماد نوافذ لعملياتها المتنوعة في مؤسسات مالية تقليدية بعد إقرار الهيئات الداعمة للصناعة المالية التقليدية بها، إلى جانب تعزيز ودعم أنشطتها بهيئات ومؤسسات رقابية دولية.

وفي إطار مواجهة التحديات التي تفرضها البيئة التنافسية للنشاط والعناصر المتجددة فيه، تسعى مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية إلى تطوير آليات عملياتها وأدواتها ومنتجاتها المتنوعة، بدلاً من الاعتماد على صيغ تمويلية واستثمارية محددة، فصارت تبحث باهتمام عن كيفية تقديم الخدمات التمويلية الكافية والمطلوبة من طرف المتعاملين الماليين، ومواكبة ما هو حاصل من تطور في القطاع المالي، فعملت على تطبيق حلول مالية مبتكرة فيما يُعرف بالهندسة المالية الإسلامية، من خلال الأسس والفنيات وتطبيقاتها المتنوعة، ومن خلال الضوابط الشرعية التي تحدد مدىتوافق منتجات الهندسة المالية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا يعني أنه من الواجب الوصول إلى أكبر قدر من المنتجات المالية التي تخلو قدر الإمكان من الجدل الفقهي وتحترم ضوابط المعاملات في الاقتصاد الإسلامي، بمعنى الوصول إلى حلول مبتكرة تحقق المصداقية الشرعية، فلا تكاد تخلو مؤسسة مالية إسلامية من هيئة أو إدارة مستقلة تشرف على متابعة إسقاطات الرقابة الشرعية على المنتجات المالية للمؤسسة، وعلى الرغم من ذلك فقد برزت في الآونة الأخيرة بعض الشكوك حول توافق المنتجات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية مع الأحكام والضوابط الفقهية

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

للمعاملات المالية الإسلامية وخاصة مع الاضطرابات الحاصلة في الفتاوى الصادرة والإخلال بمستوى الجودة الشرعية الناجمة عن الاجتهادات المرحلية، وما نجم عنها من التحايل على الربا والبعد عن المقاصد الشرعية وفقه الأولويات وما تتضمنه مبادئ الصناعة المالية الإسلامية، وهو ما يشكل أحد أهم المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية ويهدد مجال استحواذها في الأسواق المختلفة.

إن التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية طبقا لما تمليه هيئة أو إدارة الرقابة الشرعية التابعة لها، من خلال الفتاوى والقرارات الصادرة عنها، ليست على درجة واحدة من حيث جودة الالتزام الشرعي، حيث تُحدد هذه الجودة وفق معايير متفق عليها على مستوى العمليات التشغيلية للمؤسسات المالية الإسلامية، وعلى مستوى الجهاز الشرعي من حيث الكفاءة العلمية والمهنية والعددية والتقنية الملائمة لحجم ونوع المؤسسات، ونظرا لتنوع أدوات الاستثمار ومنتجات وخدمات الصناعة المالية الإسلامية، وهو ما يقتضي وجود معايير تصنيف لمختلف هذه المنتجات والخدمات، وتُراعى في خلال عمليات الإصدار والابتكارات لمنتجات جديدة، فالتصنيف الشرعي ينظر إلى المنتجات المالية الإسلامية المطبقة في السوق من حيث مدى تحقيقها لمقاصد الشريعة عامة وسلامة مختلف مراحل التنفيذ وضمان سلامة النتائج والمخرجات، ولذلك فالهدف الأساسي للتصنيف يكمن في جعل الجودة الشرعية مرجعا، يمكن المستثمرين ومختلف المتعاملين الاعتماد عليه للتوصل إلى شروط الجودة اللازمة لمراعاة قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية،

وفي ذلك تعمل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف على خدمة القطاع المالي والمصرفي الإسلامي، وتعزيز مكانة المنتجات المالية الإسلامية في الأسواق المالية المختلفة،

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

حيث تعد من أهم الوكالات الناشطة في مجال تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية، وتقديم تصنيف شرعي يسمح بالتأكد من مدى التزام هذه المؤسسات ومنتجاتها للمتطلبات الفقهية وتوجيهات هيئات الرقابة الشرعية.

مشكلة الدراسة:

يمكن استنباط المشكلة المرتبطة بموضوع هذه الدراسة من خلال حاجة الصناعة المالية الإسلامية إلى دعم الجودة الشرعية للمنتجات المالية الصادرة من مؤسساتها المختلفة، وإلى وجود معايير واضحة لتصنيفها تراعي طبيعة النشاط الذي يميزها عن الصناعة المالية التقليدية، ويعزز تصنيفها الائتماني والشرعي على سواء، في ظل زيادة حدة المنافسة مع نظيرتها التقليدية، وعلى ذلك يمكننا طرح التساؤل المركزي التالي: "**ما هو الدور الذي يمكن أن تمارسه الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في تعزيز الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية؟**"

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في:

– بلوغ الصناعة المالية الإسلامية لمستويات هامة من أحجام التداول في الأسواق المالية العالمية.

– تضاعف الأدوات الاستثمارية والمنتجات المالية الإسلامية وتنوعها، وهو ما يفرض الحاجة إلى تصنيفها وتعزيز الجودة الشرعية لها باعتبارها أهم عنصر يحدد هوية المؤسسات المالية الإسلامية.

– تجنب الوقوع في المخالفات الشرعية من خلال معايير قابلة للقياس والمقارنة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

– التعريف بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف باعتبارها هيئة تهدف إلى دعم الصناعة المالية الإسلامية وفروعها المتنوعة.

– تعزيز ثقة المتعاملين في المنتجات المالية الإسلامية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

– بيان أهمية الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في تعزيز الجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية.

– التركيز على توضيح معنى التصنيف الشرعي وأهميته ومناهجه.

– تحديد أهم الجوانب المطلوبة عند تصنيف منتجات المؤسسات المالية الإسلامية.

– بيان ضرورة استبدال وكالات التصنيف الائتماني الدولية بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف وخاصة في تصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية وتعزيز ثقة المتعاملين في المنتجات المالية الإسلامية.

منهجية الدراسة:

تقتضي طبيعة البحث في هذا الموضوع الاعتماد على عدة مناهج يكمل بعضها البعض، وتسمح بإعداد دراسة علمية على مستوى عالي من الموضوعية، ومن هذه المناهج نذكر:

– **المنهج الوصفي**: ويعتبر البداية التي تنطلق منها مناهج الأبحاث العلمية الأخرى، حيث يسمح لنا استخدام هذا المنهج في وصف العناصر المحيطة بمنتجات

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

الصناعة المالية الإسلامية، والمعايير المرتبطة بالجودة الشرعية والتعريف الوصفي بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.

– **المنهج التحليلي**: استخدام المنهج التحليلي يسمح لنا بتحليل مختلف العناصر المرتبطة بالموضوع، منها ما يتعلق بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كهيئة داعمة للصناعة المالية الإسلامية، وكذلك بالنسبة للعناصر الخاصة بمعايير التصنيف والجودة الشرعية، وكل ما يرتبط بموضوع الدراسة، يكون فيه التحليل علمياً وشاملاً بما يخدم موضوع البحث.

وحتى نصل بهذه الدراسة إلى نتائج علمية موضوعية، يتطلب منا الأمر إتباع منهجية تنظيمية تحاكي أساليب البحث العلمي من حيث الخطوات المتبعة، ومن ذلك تقسيم الدراسة إلى محاور شاملة ومتوازنة، نتبع في ذلك التسلسل المنطقي لعناصر الموضوع حسب ما تقتضيه الضرورة، وإعداد البحث بإتباع خطوات المنهجية العلمية المناسبة، حيث تُستهل الدراسة بمقدمة تعرف بموضوع البحث وتسمح بتقديم تصور موجز عن إشكالية الموضوع وأهميته والأهداف التي ترجى من خلاله، وتختتم الدراسة بخاتمة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها، وكذلك فيما يخص تدقيق المعلومات وتوثيقها، وذلك من خلال النقل الحرفي إن اقتضت الضرورة والاقتباس في حالات أخرى والنقل من مراجع أخرى، ففي حالة النقل الحرفي يجب وضع العلامة الدالة على ذلك، ونفس الشيء بالنسبة للاقتباس والإضافة والحذف،،،، الخ.

أقسام الدراسة:

تتطلب المعالجة العلمية لموضوع البحث للإجابة عن الإشكالية المطروحة، والوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة منه، اعتماد تقسيم يتماشى مع المنهجية العلمية المتبعة،

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ويسمح بالإحاطة الشاملة لمختلف جزئيات الموضوع، لذلك تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

مقدمة عن الموضوع: تتضمن حوصلة شاملة عن موضوع البحث.

– **المحور الأول**: التصنيف الشرعي–مقاصده ودوافع اعتماده.

أولا–التعريف بالتصنيف الشرعي.

ثانياً–منهج التصنيف الشرعي.

ثالثاً–أهمية التصنيف الشرعي ودوافع الحاجة إليه

– **المحور الثاني**: عناصر الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية.

أولاً–مفاهيم مرتبطة بالجودة.

ثانياً–الجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية.

ثالثاً–عناصر الجودة الشرعية

– **المحور الثالث**: دور الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في تعزيز الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية.

أولاً– التعريف بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA وأهدافها.

ثانياً– جوانب التصنيف بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA.

ثالثاً– مبررات اعتماد معايير الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.

رابعاً– أهمية التقرير في تصنيف الوكالة.

خاتمة الدراسة: تختتم الدراسة بتحديد حوصلة شاملة عن النتائج المتوصل إليها والتوصيات الممكنة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

المحور الأول:

التصنيف الشرعي–مقاصده ودوافع اعتماده

أولا– تعريف التصنيف الشرعي:

تتميز المؤسسات المالية الإسلامية عن غيرها من المؤسسات بوجود هيئات للرقابة الشرعية ينبثق عملها من تعاليم الشريعة الإسلامية، تُمثل صمام أمانها الذي يحفظها من الانحراف عن منهجها الذي أسست عليه، وتساعدها في تحقيق مزيد من الشفافية والمصداقية مع مختلف المتعاملين معها، حيث باتت القوانين والنصوص التنظيمية المنظمة لأعمال المؤسسات المالية الإسلامية تفرض عليها تشكيل هيئة للرقابة الشرعية، تكون مستقلة عن باقي أقسام المؤسسة، وتمنح لها الصلاحيات اللازمة في ضبط الأعمال والتأكد من سلامة تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في سبيل تحقيق المصداقية الشرعية لمنتجاتها المتنوعة، والتصنيف الشرعي عبارة عن مجموعة من العمليات التي ترمي إلى توفير المعلومات والتقويم المستقل لمسألة الالتزام الشرعي في المؤسسات المالية الإسلامية، أو تلك التي تقدم خدمات مالية أو مصرفية إسلامية، أو توفر منتجات المالية الإسلامية التي يتم تداولها في الأسواق المالية كالصكوك ونحوها.[1]

[1]– عبد الستار أبو غدة، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، المنامة، البحرين، 03–04 أكتوبر 2004م، ص02.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

كما يعرف بأنه:[1]"**نظام تقويم مفتوح يتكون من متطلبات ومعايير معلنة، تعتمد بصفة أساسية على الموضوعية والتجرد والاستقلال، يقوم بها متخصصون تحت إشراف شرعي للتوصل إلى الحكم على مدى التزام المؤسسة بقرارات هيئتها الشرعية،**" وكذلك يعرف بأنه عملية منظمة تختص بإصدار رأي مستقل حول الجودة الشرعية للمؤسسة، وبالتالي منتجاتها التي تسوق على أنها إسلامية، وذلك من ناحية درجة التزامها بالأحكام والضوابط الشرعية التي أقرتها الهيئات الشرعية المعتمدة للمؤسسة محل التصنيف أو التي أقرتها المجامع الفقهية والهيئات الخارجية المعتمدة لهذه المؤسسات،[2] إذاً فالتصنيف الشرعي عملية تستهدف المؤسسات والمنتجات المالية على حد سواء، لدعم الانضباط الشرعي فيهما على مستوى إصدار الفتوى ومستوى التطبيق العملي من خلال مستويات من شأنها أن تعكس الواقع الذي تعيشه المؤسسات وتعطي مؤشراً واضحاً للمتعاملين عن ذلك،[3]كما أن الهدف الرئيسي من عمليات التصنيف هو الإلمام بمجموعة

[1]– محمد علي القري، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، المنامة، البحرين، 03–04 أكتوبر 2004م، ص08.

[2]– منصور علي محمد القضاة، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية**، بحث منشور على شبكة الانترنيت من خلال الرابط

see discussions, stats, and author profiles for this publication at:
http://www.researchgate.net/publication/322211429

[3]– عبد الستار أبو غدة، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ص02.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

من الحقائق والمعارف المتعلقة بالمنتجات والمؤسسات المالية من خلال انضباطها الشرعي وتطبيقها السليم للنصوص والأحكام الشرعية للمعاملات المالية، والذي يحدد وفق درجات ومستويات تعبر في مجملها عن مستوى الانضباط الشرعي.[1]

مما سبق يتبين لنا أن التصنيف الشرعي يختلف عن التصنيف الائتماني، حيث يمثل هذا الأخير:[2]" **عملية تهدف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملائمة المؤسسة المالية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو جودة الأوراق والمنتجات المالية، وفي نفس الوقت لا يعتبر التصنيف ضمانًا بقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها**" فهو يتعلق بقدرة المؤسسة المالية على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الآخرين، وإذا تعلق بمنتج مالي فهو يشير إلى قدرة حاملها على استرداد حقوقه من الجهة المصدرة لها في تاريخ الاستحقاق، على خلاف التصنيف الشرعي الذي لا يعبر عن الملاءة أو القوة المالية للمؤسسة أو النوعية الائتمانية للورقة المالية، ولا بالكفاءة الإدارية للجهة محل التصنيف، وإنما يختص بإصدار رأي مستقل حول **النوعية الشرعية** للمؤسسة أو المنتج المالي.

---

[1]– محمد حمو، **تصنيف المؤسسات المالية وفقاً للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ISSN، العدد/17، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017م، ص298.

[2]– أحمد التميمي، **معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة مستثمرون investors، منشور على شبكة الانترنيت على الرابط: http://www.mosgcc.com /mos/magazine/article.php/storyid=1434/ le 29/08/2018

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ثانيا–منهج التصنيف الشرعي:

يرى الدكتور **محمد بن علي القري** أنه ليس من أغراض التصنيف الشرعي بيان الحكم الشرعي في المنتجات المالية الإسلامية، ولا التعقيب على قرارات الهيئات الشرعية في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أو الاستدراك على الفتاوى صادرة منها، ذلك أن التصنيف الشرعي مقتصر على تلك المؤسسات والمنتجات التي تشرف على أعمالها هيئة شرعية هي محل ثقة المؤسسة ومالكيها وإدارتها وعملائها،[1] إذ تبدو مسألة التصنيف الشرعي على أساس وضع مراتب للحلال مستغربة للوهلة الأولى، فقد يقال أن المنتج المالي إما أن يكون حلالاً أو حراماً، ولا يتصور أن يصنف الحلال نفسه، ولكن عندما تتضح عبارات التصنيف ومعاييره يزول الإشكال، فالتصنيف الشرعي ينظر إلى المنتجات المالية المطبقة في السوق من حيث مدى تحقيقها للاعتبارات التالية:[2]

1. مقاصد الشريعة.
2. سلامة ميكانيكية التنفيذ.
3. ضمان سلامة النتائج والمآلات.

[1]– محمد علي القري، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ص07.

[2]– مشعل عبد الباري، **منهجية عمل الهيئة الشرعية للتصنيف والرقابة**، ندوة تقويم المنتجات المالية الإسلامية ومنهج عمل الهيئة الشرعية للتصنيف والرقابة، جدة، المملكة العربية السعودية، 04–05 سبتمبر 2009م، ص17.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

حيث تعتمد هيئات التصنيف على مراجعة عناصر معينة لإعطاء فكرة عامة عن مدى احترام المؤسسات المالية الإسلامية قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما تقوم به من نشاطات، ومدى الجودة الشرعية للمنتجات، وهذه العناصر تتمثل في:[1]

1. وجود سياسات وإجراءات عمل لهيئة الرقابة الشرعية محررة ومعروفة لدى دوائر نشاط المؤسسة.

2. وجود نصوص في العقد التأسيسي للمؤسسة تفيد الإلزام بقرارات الهيئة الشرعية.

3. تقوم لجنة التصنيف لدى الوكالة بدراسة الهيكل التفصيلي لكل من أصول وخصوم المنتجات أو الأنظمة للتحقق من مدى تطابقها ومراعاتها للمبادئ الشرعية.

4. مراجعة الإجراءات المتبعة للتحقق من صحة المنتجات والأنظمة التي تقدمها المؤسسة على أنها إسلامية.

5. دراسة الفتاوى التي تعلن بمطابقة المنتج والأنظمة لقواعد الشريعة، ويكون لأسماء العلماء الذين يصدرون الفتاوى تأثير على صحة الفتوى، وكذلك الأمر بالنسبة لأهمية درجة استقلاليتهم.

6. تقوم لجنة التصنيف بدراسة بعض الاتفاقيات الموقعة لضمان درجة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.

[1]– منصور علي محمد القضاة، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص، ص:29–31.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

7. دراسة نظام الرقابة الداخلية ونظام التدقيق للتحقق من مراعاة مبادئ الشريعة الإسلامية، والتعامل مع حالات عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، وإجراءات تصعيد القرار حسب الارتباط الإداري.

8. تقويم الإفصاح عن المعلومات للعلماء والمستثمرين بشأن عمليات المؤسسة وطريقة حساب الربح والخسارة والمشاركة فيها ونوع النشاطات التي يتم القيام بها، ويكون لذلك كله تأثيره في التصنيف.

9. يندرج تحت البند السابق تقويم أسس احتساب المخصصات وكيف ومتى يتم اقتطاعها؟(صندوق مواجهة مخاطر الاستثمار، احتياطي معدل الأرباح) وسياسة القيد على الحساب.

10. دراسة عملية الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار.

11. دراسة ضوابط وسياسات إهلاك الديون.

12. دراسة لائحة المبادئ لدى المؤسسة المالية والتحقق من أن نصوصها مفهومة من قبل المسئولين التنفيذيين والموظفين في المؤسسة وما هو النظام المعمول به لضمان الالتزام بالأحكام الشرعية، ويعتبر مدى الالتزام من الأمور الهامة في التصنيف.

13. دراسة السياسات والممارسات المحاسبية وأسلوب عرض البيانات المالية لتقويم مدى تقيدها في المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI أو المعايير الأخرى مثل المعايير الدولية لإصدار التقارير المالية طالما لا يوجد تعارض فيما بينها وبين قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

14. دراسة مدى كفاءة الإدارة والنظم والإجراءات التي تتبعها في استخدام الأموال والسياسات والإجراءات والممارسات وعمليات تأمين سلامة الأموال، ويتم القيام بذلك من خلال فحص إجراءات الضمان وطرق تقويم المخاطر المتبعة من قبل إدارة المؤسسة.

15. بالنسبة إلى حالة وجود فرع للتمويل الإسلامي أو نافذة للمعاملات الإسلامية، تدرس اللجنة الإجراءات والضوابط الكفيلة بعدم خلط الأموال، والفصل الكامل بين الأموال والأنشطة التمويلية التقليدية والإسلامية من الأمور المرغوب فيها.

16. دراسة الفتاوى الصادرة عن الهيئات الشرعية، واستعراض الضوابط الشرعية والرقابية للمنتج حسب قرار الهيئة، والنظر في مستندات المنتج، وملاحظة مراعاة الهيئة لأهداف النظام الاقتصادي، ومقاصد الشريعة، والاستعانة بها في تفسير النصوص، والنظر في آلية التنفيذ والإجراءات، ومدى تدخل الهيئة فيها وفي مختلف العمليات.

نشير إلى أن القيام بعملية التصنيف يتم بناء على طلب المؤسسة المعنية، ولن يتم الإعلان عن التصنيف قبل مناقشته مع المؤسسة، حيث أن هدف الوكالة أن يكون تأثير التصنيف والمراقبة إيجابياً في قطاع العمل المالي الإسلامي وليس العكس، وكذلك فعمليات التصنيف عادة ما تبقى سرية لمدة سنة تخضع خلالها المؤسسة أو المنتج للمراقبة من قبل وكالة التصنيف، بحيث يمكن لهذه الوكالة تخفيض التصنيف أو رفع درجته وفق معطيات أو معلومات أو حقائق جديدة، أما إذا قررت المؤسسة المالية عكس ذلك فإن الوكالة تعلن للجميع سحبها للتصنيف.[1]

[1]– منصور علي محمد القضاة، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص32.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ثالثا–أهمية التصنيف الشرعي ودوافع الحاجة إليه:

يمكن الوقوف عند أهمية إجراءات التصنيف الشرعي للمنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية، ودوافع الحاجة إليه من خلال ما يلي:

1/أهمية التصنيف الشرعي: إن أهم عنصر في المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية يتمثل في مستوى الالتزام الشرعي، والذي يمثل عامل كسب أو خسارة مستوى الاستحواذ في الأسواق، لذا لا بد أن يكون هذا العنصر قابلا للقياس، ولا بد من توفير طريقة تمكننا من الحكم على المنتجات والمؤسسات بناء على درجة التزامها الشرعي، وبذلك تظهر لنا أهمية التصنيف الشرعي والتي يمكن تلخيصها في:

أ) الحكم بموضوعية عن مدى التزام المنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية بقرارات الهيئات الشرعية.

ب) تقديم رأي مستقل عن الجودة الشرعية للمؤسسة وبالتالي منتجاتها التي تسوق على أنها إسلامية، وذلك من ناحية التزامها بالأحكام والضوابط الشرعية التي أقرتها الهيئات الشرعية للمؤسسة محل التصنيف.

ت) الوقوف عند درجة الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية التي تقرها الهيئات الخارجية التي تدعم الصناعة المالية الإسلامية.

ث) تقويم المؤسسات والمنتجات وفقا لحدود التزامها ومراعاتها لعنصر الالتزام بمبادئ الشريعة، وذلك وفق منهج علمي مخطط ومدروس يعاين مختلف السياسات وأعمال المؤسسة محل التصنيف.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ج) وضع سلم درجات لمستوى الالتزام الشرعي للمنتجات والمؤسسات المالية الإسلامية، ذلك أن التصنيف الشرعي يعبر عن مدى معين للقبول الشرعي بتسلسل تصاعدي تعبر نهايته عن درجة المثالية المطلوبة واستكمال المؤسسة متطلبات استحقاق التميز.

ح) محاكاة المنتج المالي الإسلامي لسلم معايير موضوعية تقيس سلامة المقصد وآلية التنفيذ وأثر تطبيق المنتج.

2/دوافع الحاجة إلى التصنيف الشرعي: تعرف الصناعة المالية الإسلامية نمواً هاماً، حيث تحقق معدلات نمو منقطعة النظير وتتزايد أعداد المؤسسات المالية الإسلامية وتلك التي تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، وقد واكب ذلك كله تنوع وزيادة في المنتجات المالية الإسلامية، وأصبحت أكثر تعقيداً، وتتضمن تفاصيل كثيرة ومبتكرات يصعب الإحاطة بجميع تفاصيلها من قبل المتعاملين مع هذه المؤسسات المالية.[1]

وكلما انفتحت البلدان على بعضها البعض وتشابكت العلاقات التي يميزها نظام عالمي الجديد، ومع مظاهر العولمة المالية التي سمحت بانتشار مرن لرقعة الصناعة المالية الإسلامية، مما يتطلب الحاجة لضبط مسار النمو وإيجاد الوسائل والأدوات التي يستطيع من خلالها المتعامل المسلم (مستثمر أو ممول) التحقق من الانضباط الشرعي، ومستوى الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بفقه المعاملات المالية، وأن يكون يمتلك الأدوات للمقارنة بين المؤسسات والمنتجات في هذا الالتزام.

[1]– محمد علي القري، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، نفس المرجع السابق، ص، ص: 05–06.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ومما لا شك فيه–كما ذكرنا سابقا–أن هوية المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية تتحدد من خلال درجة الالتزام الشرعي والانضباط بالأحكام الفقهية للمعاملات المالية، لذلك كان لزاما أن يكون هذا العنصر قابلاً للقياس ولا بد من وجود طريقة للحكم على تلك المؤسسات والمنتجات بناء على درجة التزامها الشرعي، إذ لا يمكن أن يكون على مستوى واحد في جميع المؤسسات وبالنسبة لجميع المنتجات، وإذا غاب القياس مستوى الالتزام فإن النتيجة الطبيعية تظهر في تدهور في المصداقية الشرعية إلى مستويات دنيا، ويسهل المساس بصدق العمليات الحاصلة في قطاع الصناعة المالية الإسلامية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

المحور الثاني:

عناصر الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية

أولاً–مفاهيم مرتبطة بالجودة:

تمثل الجودة قاعدة منشودة تبنى عليها عوامل الاستمرارية في أداء الأنشطة بتفان وفاعلية، وتعرف الجودة كمصطلح في الاقتصاد والإدارة ومن وجهة نظر المؤسسات على أنها:[1] "**مطابقة لمواصفات ومعايير مخططات تضعها المؤسسة فيكون المنتج ذو جودة إذا كان يمتثل لهذه المجموعة من القواعد والمواصفات الفنية**"، وأما مفهوم الجودة من وجهة نظر تسويقية فتعني:[2]"**مجموعة الجوانب والخصائص المحددة من طرف الزبون والقادرة على إشباع حاجاته**"، حيث يكتسب مفهوم الجودة أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للمؤسسات المرتبطة بعلاقات مع الجمهور سواء كانت تجارية أو غير ذلك، واستعمل المصطلح كأسلوب في الإدارة سنة 1962م من خلال ما يعرف **بحلقات الجودة** في المؤسسات اليابانية، وهو أسلوب في التسيير الإداري المعاصريقوم على اجتماع مجموعة من العمال والموظفين مع مرؤوسيهم كل 15 يوم لمدة نصف ساعة لتحليل وحل مشكل

[1]–J.C TARONDEAU: **Marketing, Stratégie Industrielle**, ED VUIBERT, PARIS, 1998, P236.

[2]–ETINNE COLIGNON, MICHEL WISSLER: Qualité et compétitivité des entreprises, ED ECONOMICA, 2eme ED, 1983, P5.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ملموس يتعلق بظروف العمل يتم اختياره بكل حرية مع المسئولين،[1]حيث ساهم هذا الأسلوب في الرفع من مستوى الأداء للمؤسسات اليابانية، ليتم انتقاله إلى عدد كبير من المؤسسات الكبرى.ويتعدى مفهوم الجودة النواحي المحدودة ليكتسب مفهوم الجودة الشاملة كمنهج إداري يسعى إلى تحقيق النجاح طويل الأجل من خلال إرضاء المتعاملين.[2]

كما أن لبرامج الجودة الشاملة أشكال متعددة لعل أشهرها وأهمها تلك التي تعتمد على معايير يجري الالتزام بها للوصول إلى الأهداف المنشودة، ومن ذلك المعايير التي طورتها المنظمة العالمية للمقاييس**ISO**،[3] والتي تقدم ثلاث (03) مجموعات لمعايير الجودة العالمية وهي:

معيار ISO 9001: يتعلق بالجودة الشاملة في التصميم والتطوير والإنتاج والتركيب وخدمات ما بعد البيع.

معيار ISO 9002: يختص بالالتزام بالمواصفات في مراحل الإنتاج والتركيب.

معيار ISO 9003: يعني الجودة الشاملة في الفحص النهائي بعد الإنتاج واختبار المنتجات.

---

[1]– عبد الكريم بن أعراب، **تسيير المنشأة**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004/2003م، ص107.

[2]– خضير كاضم حمود، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط/1، عمان، المملكة الأردنية، 2000م، ص75.

[3]–ISO: International -Stander -Organisation

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

كذلك فإن الهدف الأساسي من تطبيق برامج إدارة الجودة الشاملة في المؤسسات هو العمل على تطوير جودة المنتجات والخدمات مع إحراز تخفيض في التكاليف والإقلال من الوقت والجهد الضائع لتحسين الخدمة المقدمة للعملاء وكسب رضاهم.

ثانياً–الجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية:

يعد مصطلح **الجودة الشرعية** من المفاهيم المستحدثة في المؤسسات المالية الإسلامية، حيث تعتبر الجودة مطلب شرعي مستمد من منهج ديننا الحنيف، فالإنسان مأمور بأداء العمل على أكمل وجه، وإتقان العمل من واجباته التي أوجبتها الشريعة الإسلامية عليه، فالعمل أمانة في يد العامل وعليه صون هذه الأمانة التي وكلت عليه من صاحب العمل، مهما كانت الوظيفة التي يشغلها، فالعامل مستأمن على عمله، وقد وردت أحاديث عديدة دالة على ذلك، فقد جاء في رواية عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:[1]"**إن الله تبارك وتعالى يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه**"، والمقصود بالإتقان هو الإخلاص وجودة العمل، أي أن الله عز وجل لا يقبل عمل امرئ حتى يخلصه من الرياء، وعلى العامل أن يُتقن العمل الذي كُلف به بما يحقق الجودة المطلوبة، وألا يعمل على مقدار الأجرة التي تدفع إليه، بل بحسب ما تقتضيه الصنعة من إتقان،[2]وفي حديث عن عبد الله بن عمر–رضي الله عنه– أن النبي صلى الله عليه وسلم

[1]– **الطبراني في الأوسط (891)، وأبو يعلى (4386)، البيهقي في شعب الإيمان (334/4)**

[2]– زين الدين محمد، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى، ج/2، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1356هـ، ص286.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

قال:[1]"**كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته**"، ودلالة هذا الحديث أن إتقان جودة العمل واجب على كل موظف مهما كانت وظيفته، وقد ورد في الأثر توجيهات كثيرة تدعو إلى إتقان العمل والحرص على الجودة باعتبارها مطلب شرعي في كل عمل يقوم به الإنسان سواء في سلوكه أو حياته أو في معاملاته، لذلك فإن الأخذ بمعايير الجودة وتبني معايير عالية ومستويات مرتفعة في الأداء يدخل ضمن هدف الإتقان.[2]

والجودة الشرعية طبقا لوكالات التصنيف الإسلامية لا تهدف إلى إبداء رأي شرعي في المنتجات المالية الإسلامية أو التعليق والتقويم على آراء هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، أو قراراتها بشأن المنتجات المعتمدة من قبلها طبقا لوجهة نظر الهيئة الشرعية لمجلس الجودة الشرعية، فهي تعني وجود عناصر موضوعية تمنح المؤسسة أو المنتج المالي الإسلامي القدرة على الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في التطبيق المستقبلي، كما أن سياسة الجودة الشرعية تعبر عن تدبير أمر دوام مطابقة العمل بالفتوى المعتبرة للمنتجات المالية الإسلامية.[3]

ثالثا–عناصر الجودة الشرعية:

تتوفر الجودة الشرعية على مجموعة من العناصر يمكن ذكرها فيما يلي:[4]

---

[1]– **صحيح البخاري، كتاب العتق، باب العبد راع في مال سيده (5200/4828)**.

[2]– محمد علي القري، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ص11.

[3]– محمد حمو، **تصنيف المؤسسات المالية وفقاً للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف**، مرجع سبق ذكره، ص300.

[4]– محمد حمو، نفس المرجع السابق ص، ص: 300–301.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

1/الإجازة الشرعية المهنية: وتمثل الفتوى التي تجيز المنتج بجميع وثائقه من عقود واتفاقيات ونماذج وملاحق وغيرها، والجودة فيها تعتمد على مدى اعتبار جهة الفتوى والفريق المساند لجهة الفتوى والوضوح في طريقة النظر ومراحل الوصول لحكم المنتج وكيفية إصدار الفتوى وصياغتها، وكيفية تبليغ الجهات المعنية بها والإفصاح عنها، وجميع ذلك يجب أن يسبق تطبيق المنتج، ويمثل مرحلة إجازة المنتج بفتوى معتبرة من حيث المصدر ومنهجية النظر وإجراءات الإجازة والصياغة.

2/إلزامية المطابقة الشرعية: وتتمثل في لزوم الأداء الصحيح لمقتضى الفتوى، والجودة فيه تعتمد على وضوح الإجراءات ودقة الآليات ومستوى ثقافة الالتزام الشرعي بمقتضى الفتوى، وتدريب العاملين على كل ذلك، والمتابعة والتدقيق الداخلي والخارجي لضمان حسن الأداء وصحته، وكون الفتوى إلزامية يعني أن نص الأنظمة بأن لا يصح التنصل منها، وأن يحاسب الموظف على مخالفتها كأي نظام ملزم آخر.

3/الرقابة الرسمية: وهي الرقابة التي تقوم بها جهات الفتوى الرسمية وجهات الرقابة الحكومية سواء منها السابقة لغرض إجازة المنتج، أو اللاحقة لغرض التأكد من مطابقة الأداء لمقتضى الفتوى، والرقابة اللاحقة للجهات الرقابية الحكومية على صحة الأداء، وجودتها تعتمد على استخدام معايير واضحة للعمل تكون محل اتفاق، ثم العمل بموجب نتيجة المراقبة من حيث:

– إلغاء إجازة المنتج غير المطابق للفتوى أو المنع من العمل بالفتوى غير المجازة وتطبيق عقوبات نظامية على المخالف، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الرقابة

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

القضائية وجودتها تكون في إتاحة الفرصة لمن وقعت عليه عقوبة على سبيل القرار الإداري بالتظلم لدى المحاكم الإدارية.

– استبعاد أرباح العمليات الباطلة إلى حساب التطهير أو إعادتها إلى من أخذت منه بغير حق بحسب نوع الإبطال.

– التوصية بمحاسبة المخالف للفتوى حسب نوع المخالفة، لأجل ذلك فإن الجهات الرقابية مسئولة عن إلزام الجهات المعنية بتدريب الموظفين وتوعيتهم بالقرار والفتوى الشرعية وإجراءات التطبيق الصحيح وتثقيفهم لفهم التطبيق الصحيح والتدرب عليه.

المحور الثالث:

دور الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف في تعزيز الجودة الشرعية لمنتجات الصناعة المالية الإسلامية

أولاً–التعريف بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA وأهدافها:[1]

1/نشأة الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA: تأسست الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف كشركة مساهمة مقرها البحرين، برأسمال مصرح به قدره 10 ملايين دولار،

[1]– سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية**، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010م، ص، ص: 428–429، **وأنظر**/صالح حميد العلي، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار النوادر، مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي، ط/1، دمشق، سوريا، 2008م، ص، ص: 83–86، **وكذلك** الموقع الرسمي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف على شبكة الانترنيت: http://www.iirating.com

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

بدعوة من المصرف الإسلامي للتنمية سنة 2000م،[1] وتعتبر وكالة متخصصة في تصنيف المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتقليل مدى اعتمادها على مؤسسات مالية دولية تقليدية، لذلك يعتبر دورها مكملاً لأنشطة الصناعة المالية الإسلامية لأنها تهتم بتقييم المؤسسات المالية الإسلامية ومنتجاتها.

كما أنشئت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف للقيام بأعمال البحوث والتحليل والتقييم المتعلقة بالأسهم والأوراق المالية والصكوك،،، للسلطات الحكومية أو نيابة عنها، أو للشركات المسجلة في البحرين أو خارجها، لإتاحة استخدامها من قبل أي شخص أو كيان، بما في ذلك المستثمرين وشركات التأمين والوكالات الحكومية والمصارف والمؤسسات المالية والوكالات الدولية والباحثين وغيرهم.

2/أهداف الوكالة: تهدف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف إلى:[2]

أ) تصنيف الكيانات العامة والخاصة.

ب) إجراء تقييما مستقل وإبداء الرأي عن الخسائر المحتملة للكيان المصنف في المستقبل.

---

[1]– يمتلك المصرف 42% من رأسمال الوكالة، ويتقاسم كل من (**البحرين الإسلامي**) والكويت التركي (**بيت التمويل الكويتي**) و(**أبو ظبي الإسلامي**) وكذلك (**التكافل الماليزية**) 11% من رأسمال الوكالة، أما مجموعة (**البركة الإسلامية**) فتساهم بنسبة 5%، وتمتلك شركة (**G.C.R**) الباكستانية للتصنيف 5.3%، وتمتلك (**intelligence 2capital**) القبرصية 2%، وتتوزع النسبة المتبقية على عدد من الشركات والمؤسسات المالية ووكالات التصنيف.

[2]– موقع المصرف الإسلامي للتنمية – أسئلة وأجوبة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ت) إجراء تقييما مستقلا عن مدى اتفاق الكيان أو الأداة المالية مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ث) بث البيانات والمعلومات التي تساعد على تطوير سوق رأس المال الإسلامي.

ج) أن تكون أداة فاعلة لإدخال معايير تحقق المزيد من الإفصاح والشفافية.

ح) المساهمة في تعزيز سوق رأس المال الإسلامي الدولي والأدوات المالية الإسلامية.

خ) تعزيز البنية الأساسية للسوق المالية الإسلامية بما يُضفي القوة والشفافية على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية، وتمكينها من تقدير حجم المخاطر التي تواجهها.

د) تطوير النشاط المصرفي الإسلامي وجعل منتجاته مقبولة أكثر على الصعيد العالمي.

وبناء على ما سبق فالوكالة تساعد المؤسسات المالية الإسلامية على تنمية أعمالها وطرح أوراقها المالية في السوق الدولية، بعد أن تتمكن من الحصول على تصنيف دولي من قبل هذه الوكالة، خصوصاً مع المصارف الأجنبية، كما أنها تضفي الشفافية المطلوبة على أعمال المؤسسات المالية الإسلامية وتمكنها من تقييم حجم المخاطر التي تواجهها، خاصة بعد اعتماد تصنيف الوكالة على المستوى الدولي، كونها تسعى لاستقطاب وكالات التصنيف العالمية مثل Standard and poors وMoody's وكذلك Fitch IBCA

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ليكون لها دور في الوكالة إما كمساهمين أو كاستشاريين من أجل إضفاء الدعم والاستفادة من مكانتهم كونهم وكالات تصنيف عالمية.[1]

ثانياً– جوانب التصنيف بالوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA:

تعمل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA على تقديم نوعين من التصنيفات تعكس اهتمام المتعاملين في مجال الصناعة المالية الإسلامية، الأول يخص التصنيف الائتماني وكل العناصر المرتبطة به والتي تعبر عن الملاءة المالية والقدرة على الوفاء بالالتزامات والعقود المالية المبرمة، والثاني يتعلق بالتصنيف الشرعي للمؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية بناء على معايير موضوعية محددة من قبل المؤسسات الدولية الداعمة للصناعة المالية الإسلامية:[2]

1/التصنيف الائتماني: حيث تعمل الوكالة IIRA على تقديم تصنيف يعبر عن ملاءة المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية وفقاً لمعايير تختلف عن الوكالات التقليدية اعتباراً لما يميز الصناعة المالية الإسلامية من خصوصية في الأداء، ويهدف هذا التصنيف إلى توفير المعلومات والتقييم المستقل بشأن مدى ملاءة المؤسسات المالية الإسلامية وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها التعاقدية، أو تصنيف جودة المنتجات المالية الإسلامية وذلك من

[1]– تصريح صحفي لمحافظ مؤسسة نقد البحرين السيد: **خالد سليمان البسام**، موقع بانوراما الأحداث، بتاريخ الأربعاء 2002/10/30م، **نقلاً عن**/ سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية**، مرجع سابق، ص429.

[2]– http://www.arabnak.com

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

خلال تقدير مستويات المخاطرة في الآجال القصيرة المرتبطة بالقدرة الائتمانية للمصدر والإصدارات والتي يمكن بيانها في الجدول التالي:[1]

المركز الائتماني	صفات المصدر
A+1	– أعلى ثقة من الدفع في الوقت المحدد – توفر السيولة قصيرة الأجل – القدرة على الوصول إلى مصادر بديلة للتمويل
A-1	– ثقة عالية من الدفع في الوقت المحدد – توفر السيولة مع تدعيمها بعوامل حماية أساسية جيدة – مخاطر طفيفة
A-2	– ثقة جيدة من الدفع في الوقت المحدد – السيولة وأسس الشركة السليمة – المنفذ إلى أسواق رأس المال جيد – مخاطر قليلة
A-3	– السيولة مرضية – عوامل الخطر تخضع لمزيد من الاختلاف – من المتوقع الدفع في الوقت المحدد
B	– قد لا تكون السيولة كافية لضمان دفع الالتزامات في الوقت المحدد

[1]– الموقع الرسمي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: http://www.iirating.com

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

C	– القدرة على الدفع الفوري للالتزامات أمر مشكوك فيه

وأما تقدير مستويات المخاطرة في الآجال المتوسطة والطويلة الصادرة عن الوكالة والمرتبطة بالقدرة الائتمانية للمصدر والإصدارات يمكن بيانها في:[1]

المركز الائتماني	صفات المصدر
AAA	– أعلى جودة للائتمان – أقل مخاطر للائتمان
AA-/AA/AA+	– جودة الائتمان عالية – عوامل الحماية قوية – الخطر بسيط ولكن قد يختلف من وقت لآخر بسبب الظروف الاقتصادية
A-/A/A+	– جودة الائتمان جيدة – عوامل الحماية مقبولة – قد تختلف عوامل الخطر مع التغيرات المحتملة في الاقتصاد
BBB-/BBB/BBB+	– جودة الائتمان مقبولة – عوامل الحماية معقولة وكافية
BB-/BB/BB+	– من المرجح أن تُلبى الالتزامات – عوامل حماية قابلة للإضعاف إذا حدثت أي تغيرات في

[1]– نفس المرجع السابق.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

	الاقتصاد
B-/B/B+	– من المرجح أن تُلبى الالتزامات – عوامل حماية قابلة للتذبذب بشكل واسع إذا حدثت أي تغيرات في الاقتصاد
CCC	– وجود شكوك كبيرة نحو القدرة على الوفاء بالالتزامات – عوامل الحماية قليلة والمخاطر قد تكون كبيرة
CC	– خطر افتراضي مرتفع
C	– خطر افتراضي مرتفع جداً
D	– الالتزامات متعثرة

2/التصنيف الشرعي: تعتمد الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف على مختلف العناصر المهمة التي تكون في مُجملها تصور واضح حول مستوى الانضباط بالأحكام الشرعية للمؤسسة المالية الإسلامية أو النوعية الشرعية للصكوك والمنتجات المالية، ومن بين الجوانب التي تراعى في تصنيف المؤسسات المالية الإسلامية بالوكالة نذكر:[1]–وجود هيئة شرعية وعدد أعضائها وتعيينها ودورية اجتماعاتها ومدتها والمحاضر المحررة لذلك، –علاقة الهيئة بإدارة المؤسسة ووجهة تقاريرها وعلاقتها بمجلس الإدارة والجمعية العامة، –عملية المراجعة الشرعية من حيث مواعيدها والخطط والوسائل المصممة لاكتشاف المخالفات وتصحيحها وطرح البدائل الشرعية، –وجود الرقابة الشرعية الداخلية وعدد المراقبين

[1]– منصور علي محمد القضاة، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص، ص 37–75.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

ومؤهلاتهم وتقاريرهم والأدلة المعتمدة لإجراءات الرقابة والمستوى النوعي لها، –المعايير المستخدمة سواء في مجال المحاسبة أو الضبط الشرعي، –التدريب وبرامجه ومستواه والجدوى مترتبة عليه، –دور الهيئة الشرعية في حساب الزكاة وإخراجها، –المصلحة الاجتماعية مثل الاعتناء بالمؤسسات الصغيرة والمستهلكين، –استخدام صيغ التمويل والاستثمار المفضلة من حيث ملاءتها للمؤسسات المالية الإسلامية، –تجسيد الهوية الإسلامية للمؤسسة، – الإجراءات المتعلقة بجانب العبادات والأخلاق العامة داخل المؤسسة المالية الإسلامية، – سياسة إطفاء الديون وتكوين المخصصات والاحتياطات وأسس اقتطاعها،،، وأما الجوانب المتعلقة بتصنيف المنتجات المالية الإسلامية بالوكالة فيمكن بيانها في:[1]–وجود هيئة شرعية للمؤسسة المصدرة وعدد أعضائها وجهة تعيينها ودورية اجتماعاتها والوقت المخصص لذلك ومحاضرها، –وجود رقابة شرعية الداخلية وعدد المراقبين ومؤهلاتهم وتقاريرهم والأدلة المعتمدة لإجراءات الرقابة والمستوى النوعي لها، –دور الهيئة الشرعية في حساب الزكاة وإخراجها، –مستوى نشرة المنتج المالي ووثائق الإصدار ومدى وضوح شروط الإصدار للمكتتبين إضافة إلى الضوابط الشرعية الصادرة عن الهيئة، –شمول نشرة الإصدار على جميع البيانات المطلوبة شرعاً في العقد الذي يمثله المنتج المالي من حيث بيان قيمة رأس المال وتوزيع الأرباح، –ضرورة أن تكون المنتجات المالية أو الصكوك قابلة للتداول بعد انتهاء الفترة المحددة للاكتتاب باعتبار ذلك مأذونا به من الشركاء، –النظر في شرعية ضمان الطرف الثالث واقتطاع المخصصات والاحتياطات وكيفية حساب نفقات التأسيس والتسويق ومن يتحملها، –ملاحظة التعهد بتغطية كامل رأس المال في المنتجات المالية،

[1]– نفس المرجع السابق.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

وكيف تتم لأن التعهد بمنزلة ضمان لا يجوز تقاضي عمولة عنه، ويجب أن يتم تنفيذ ذلك من خلال عملية بيع من الجهة المنشئة للإصدار لمكوناتها المشتملة على أعيان ومنافع، بسعر أقل من القيمة الاسمية لتحقيق ربح للجهة المتعهدة بالتغطية، وبعد التملك من تلك الجهة تقوم بتوكيل الجهة المنشئة للإصدار بالبيع والتسويق، وليس في هذه العملية اشتراط عقد بعقد، وإنما عقد بيع تام ثم توكيل مستقل بإصدار سلسلة العمليات في صندوق استثماري وطرحه للاكتتاب العام، وتسويقه بالسعر الاسمي[1]،،، ومن خلال أسلوب تصنيف الجودة الشرعية بالاعتماد على المعايير التي تحددها الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، فيمكن توضيح مستويات تصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية ومدلولها في:[2]

مستوى التصنيف	مدلول تصنيف المؤسسة أو المنتج حسب الوكالة
(SQR)AAA	– الالتزام بمستوى ممتاز جداً بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعية
(SQR)AA	– الالتزام بمستوى ممتاز بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعية
(SQR)A	– الالتزام بمستوى مرتفع جدا بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعية
(SQR)BBB	– الالتزام بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعية

[1]– محمد عبد الغفار الشريف، **الضوابط الشرعية للتوريق والتداول للأسهم والحصص والصكوك**، ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي 22، الجلسة الثانية، **التوريق وبقية أدوات السيولة للسوق الإسلامية**، 19–20 يونيو 2002م، ص، ص:8–21، **نقلاً عن**/منصور علي محمد القضاة، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سبق ذكره، ص55.

[2]– الموقع الرسمي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف: http://www.iirating.com

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

(SQR)BB	– الالتزام بمستوى مرضي بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعية
(SQR)B	– الالتزام بمستوى مقبول بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعية

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن المؤسسات أو المنتجات المالية الإسلامية التي تحصل على مستوى تصنيف يعادل (SQR)AAA فذلك يعني وفقاً للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف التزامها بمستوى ممتاز جداً بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية طبقاً للمنهجية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية للوكالة، وأما مستوى التصنيف (SQR)AA فيعبر عن مستوى التزام ممتاز من المؤسسات أو المنتجات المالية الإسلامية بمعايير ومتطلبات تصنيف الجودة الشرعية، وكذلك فالتصنيف (SQR)A يعني الالتزام بمستوى مرتفع جدا بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعية، وهكذا تأخذ مستويات التصنيف سلم تنازلي إلى المستوى (SQR)BBB الذي يعني التزام المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية بمستوى مرتفع بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعية، والمستوى (SQR)BB الذي يشير إلى الالتزام المرضي، وأخيراً المستوى المقبول من الالتزام بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي بالوكالة (SQR)B.

وفي الواقع العملي ساهمت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف IIRA في تحديد تصنيف العديد من المؤسسات المالية الإسلامية من حيث الجانب الائتماني أو جانب الجودة الشرعية لمنتجاتها المالية وفقاً للمعايير المحددة في منهج التصنيف الشرعي، حيث ساهمت الوكالة في تصنيف مجموعة البركة المصرفية (ABG)[1] في 29 نوفمبر 2014م، من

[1]– مجموعة البركة المصرفية هي شركة مساهمة عامة مقرها البحرين، تأسست سنة 2006م، بعد نقل الحصص المختلفة في ملكيات مصارف البركة إلى المجموعة بداية من سنة 2004م وتوحيد قوائمها المالية

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

خلال منح تصنيف ائتماني للمجموعة من الدرجة الاستثمارية، وتم التأكيد على التصنيف الائتماني للمجموعة في 21 سبتمبر 2015م من طرف شركة العالمية للتصنيف الائتماني DAGONG[1] حيث تحصلت على الدرجة +A بالنسبة لمعيار الالتزامات طويلة الأجل والدرجة A–2 بالنسبة للالتزامات قصيرة الأجل، في تصنيف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، والدرجة +BBB لمعيار الالتزامات طويلة الأجل والدرجة A–3 للالتزامات قصيرة الأجل، في تصنيف شركة DAGONG، كما عملت الوكالة على تصنيف الجودة الشرعية لشركة **تكافل** ماليزياSyarikat Takaful Malaysia Berhad ومنحها المستوى (SQR)AA والذي يشير إلى التزام الشركة بمستوى ممتاز بمعايير ومتطلبات التصنيف الشرعي طبقاً للمنهجية المعتمدة من مجلس تصنيف الجودة الشرعية، وهو نفس مستوى التصنيف الذي تحصل عليه **بنك داوود الإسلامي** (SQR)AA اعتباراً للإجراءات المتبعة في تحقيق الجودة الشرعية وامتثالاً لمعايير الالتزام الشرعي في معاملاته وعقوده ومختلف منتجاته المالية، كما أعادت الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف تثبيت تصنيف الجودة الشرعية (SQR)AA **للبنك الإسلامي الأردني** للعام الثامن على التوالي، لاستمرارية تطبيق البنك لأعلى درجات الامتثال والالتزام بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، من خلال هيكل الحوكمة الشرعية للبنك والذي يتماشى مع التعليمات الصادرة عن البنك

وتجميعها، يمتد انتشارها الجغرافي إلى 14 بلد وهي: –**الأردن، –مصر، –تونس، –السودان، – تركيا، –جنوب إفريقيا، –الجزائر، –لبنان، –المملكة العربية السعودية، –اندونيسيا، –سوريا، – باكستان، –ليبيا**.

[1]– الموقع الرسمي لمجموعة البركة المصرفية (ABG): http://www.albaraka.com

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

المركزي الأردني في دليل الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية، وبين التقرير الصادر عن الوكالة عام 2016م أن منح البنك الإسلامي الأردني لهذا التصنيف جاء بناء على تطبيقه السليم لممارسة الحوكمة وفق تعديلات البنك المركزي الأردني على تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية، وذلك لضمان ممارسات حوكمة سليمة تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، من خلال وجود هيئة رقابة شرعية في البنك تتألف من أربعة أعضاء من ذوي المؤهلات الأكاديمية العالية والخبرة في الفقه الإسلامي، بالإضافة إلى تأسيس البنك لدائرة تدقيق شرعي داخلي منفصلة ومستقلة عن دائرة التدقيق الداخلي، وتقدم تقاريرها بشكل مباشر لهيئة الرقابة الشرعية، كما يدير البنك برامج تدريبية شاملة لموظفيه لتزويدهم بالمعرفة والخبرة فيما يتعلق بالتمويل الإسلامي، مع مواصلة البنك تطوير وابتكار منتجات مالية جديدة والمشاركة في مختلف المؤتمرات والندوات التي تعني بالصناعة المالية الإسلامية.[1]

ثالثاً–مبررات اعتماد معايير الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف:

تختلف المبادئ التي تؤسس عليها الصناعة المالية الإسلامية من حيث الأفكار والقواعد التي تمثلحدود واجب الالتزام بها وإتباعها، عن تلك التي تبنى عليها الصناعة المالية التقليدية، لذلك تحاشت مؤسسات الصناعة المالية الإسلامية منذ نشأتها أن تصطدم مع وكالات التصنيف العالمية، ومرد ذلك إلى:[2]

---

[1]–http://www.jordanislamicbank.com/ar/content%D8%A7%D9%88%D9%...

[2]– المجلة المصرفية الإسلامية، **التصنيف الائتماني للبنوك الإسلامية،،أين المعايير الإسلامية؟**، العدد/11، بتاريخ 2009/03/01، على الموقع:

http://www.almasrifiah.com/article355972.html

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

1. ليس من مهام وكالات التصنيف الائتماني العالمية إجراء تصنيفات للصناعة المالية العالمية.

2. إن فهم وكالات التصنيف العالمية للصناعة المالية الإسلامية عموماً ولطبيعة العمل المصرفي الإسلامي خصوصاً لا يزال في مهده.

3. إن خبراء ومختصين في الصناعة المالية الإسلامية وجدوا أنفسهم في مواجهة مع الكيفية التي يتم بها التصنيف غير الملم بالتكافل الإسلامي وهو البديل عن التأمين التجاري، والصكوك الإسلامية البديل للسندات التقليدية، والتمويل الإسلامي القائم على المشاركة في تحمل المخاطر وهو البديل عن التمويل التقليدي بفائدة.

4. تُجمع وكالات التصنيف الائتماني على أنها لا تأخذ في الاعتبار عند التصنيف الائتماني للمنتجات المالية مبدأ شرعية المنتج المالي من عدمه، لأن الحكم على شرعية المنتجات المالية من عدمها هو عمل الهيئات الشرعية،[1] غير أن المخاطر الشرعية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند التصنيف تصنيف الجودة الشرعية للمنتجات المالية، وأي تشويه يمس شرعية هذه المنتجات باعتبارها قائمة على فتاوى غير مؤسسة وتتعارض مع قرارات المجامع الفقهية، أو رأي مبني على خلاف بين الفقهاء من شأنه التأثير على الجانب التسويقي لهذه المنتجات المالية،

[1]– لاحم ناصر، **التصنيف الائتماني والخلاف الفقهي حول الصكوك**، جريدة العرب الدولية، العدد/10647، بتاريخ 2008/01/22م،
من الموقع:
http://www.aawsat.com/details.asp?article=455064issueno=10647

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

كل ذلك يدفع بالمؤسسات المالية الإسلامية إلى البحث عن تبني تصنيف الوكالات الإسلامية على العموم والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف بالخصوص، التي تسمح بإعطاء درجة تخص مستوى الالتزام بالقواعد والأسس والمعايير الشرعية، وخاصة مع بلوغ الصناعة المالية الإسلامية لمراحل متقدمة من الانتشار وزيادة أصولها المالية على المستوى العالمي، وهو الأمر الذي دفع بالمختصين إلى ضرورة البحث عن ترشيد أعمالها والبحث عن تحقيق الجودة والإتقان لمنتجاتها المالية، وهو ما توفره الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف من خلال توفير تقويم مستقل لآليات ومنتجات هذه الصناعة، لمصلحة المستثمرين ومختلف المتعاملين، وتقدير الانضباط الشرعي والنوعية الشرعية من خلال سلم يتكون من 1000 نقطة، توزع على معايير تتعلق بالهيئة الشرعية، الرقابة الشرعية لدى المؤسسة، المعايير الشرعية المحاسبية، والتدريب والموارد البشرية، ومختلف آليات التمويل والعقود،،،

رابعاً–أهمية التقريرفي تصنيف الوكالة:

بعد الانتهاء من عملية تصنيف المنتجات المالية الإسلامية، تعمل الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف على تحرير تقرير نمطي يوجه للمؤسسة محل التصنيف يحتوي على جملة من الملاحظات التي سجلتها لجنة التصنيف خلال عمليات المراجعة، ومستوى التصنيف الذي تحصلت عليه منتجات هذه المؤسسة، حيث يشمل تقرير الوكالة على الفقرات التالية:[1]

1. عنوان مناسب للتقرير المتضمن تصنيف منتج المؤسسة المالية الإسلامية.
2. المؤسسة أو الجهة التي يوجه إليها التقرير والتي تم تصنيف منتجاتها.

[1]– منصور علي محمد القضاة، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية**، مرجع سابق، ص57.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

3. الفقرة الافتتاحية أو التمهيدية، والتي تتضمن مرجع التكليف بعمليات تصنيف الجودة الشرعية.

4. فقرة النطاق، وتشمل نطاق عمل الوكالة، وتحتوي على وصف لطبيعة العمل الذي تم أداؤه، والأسلوب الذي تم العمل من خلاله، وخطوات التصنيف والمراجعة الشرعية لمختلف العناصر، وتنفيذ الاختبارات والإجراءات المناسبة على المنتجات الخاضعة للتصنيف الشرعي، ومراقبة الأداء بالكيفية المناسبة، وفحص القوائم المالية من حيث ملاءتها للأسس الشرعية،،،

5. فقرة الرأي، ويتم فيها إبداء الرأي بشأن التزام المؤسسة المصدرة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في عقودها ووثائقها ومنتجاتها، كما تبدي في هذه الفقرة التحفظات المسجلة على بعض الأمور والجوانب، وبيان مبررات التصنيف واستحقاق الدرجة، والاحتمالات المستقبلية للتصنيف، والتحليل المقارن بسرية، وبيان نقاط القوة والضعف للمؤسسة من الناحية الشرعية.

6. تاريخ التقرير، بحيث تبين الفترة التي يشملها التقرير، وتؤرخ بتاريخ إتمام عملية التصنيف الشرعي.

7. توقيع أعضاء لجنة التصنيف المفوضين عن الوكالة في التقرير المحرر.

8. نشر تقرير الوكالة وتوزيعه على الجهات المعنية (الإدارة العامة للمؤسسة المالية الإسلامية محل التصنيف، البنك المركزي، المجلس العام للبنوك الإسلامية، الهيئة الشرعية العليا للتصنيف والرقابة.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

حيث أن لمستوى الدرجة التي تصنف منتجات المؤسسة المالية الإسلامية على ضوئها مؤشراً قويا على مدى الملاءة المالية والشرعية للمؤسسة ومراعاتها للمقاصد، وعلى ذلك تترتب عدة نتائج تنعكس على المؤسسة المالية الإسلامية وقارئي البيانات والمترقبين، نذكر منها:[1]

1. ابتكار أدوات أو آليات مالية جديدة من شأنها تخفيض التكاليف المالية وتحقيق التزام شرعي أكبر.
2. ابتكار حلول جديدة للإدارة التمويلية وفق المعايير الشرعية المحددة.
3. تطوير صيغة المنتج المالي الموجود، أو ابتكار منتجات جديدة تلبي معايير التصنيف الشرعي، وتفادي النقاط السلبية الموجودة في تقرير تصنيف الوكالة.
4. التقويم الشرعي للمنتجات المالية الجديدة بشكل دوري.
5. اسقاط نتائج التصنيف على المنتجات المالية المشابهة من حيث الالتزام الشرعي.
6. إعادة تأهيل الموارد البشرية في جانب تطبيق معايير التصنيف الشرعي للمنتجات المالية وتطويرها.
7. تعزيز بنية هيئة الرقابة الشرعية في المؤسسة، وتدعيمها بدوائر متخصصة تعينها على أداء مهامها بصورة أكثر فاعلية كإدارة التدقيق الشرعي، وإدارة الأبحاث والدراسات والتطوير.

إن نجاح المؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق تصنيف الذي يحقق الجودة الشرعية لمنتجاتها ويسمح لها بالانتشار على المستوى العالمي، يتطلب توفير الوكالة الإسلامية الدولية

[1]– نفس المرجع السابق (بتصرف).

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

للتصنيف لنظام تقييم يحقق الشفافية ويعتمد بشكل رئيسي على عناصر موضوعية باستقلالية وبدون تحيز، وأن يرتكز دور الوكالة على تقييم مستوى الالتزام بالإجراءات المتبعة من قبل هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات، وبما أن اهتمام المتعاملين في الصناعة المالية الإسلامية ينصب بالدرجة الأولى على مستوى الالتزام الشرعي لمنتجات هذه الصناعة، فكان لزاماً لذلك أن يكون هذا العنصر قابلاً للقياس مع وجود طريقة للحكم على تلك المنتجات من حيث درجة التزامها بعنصر المشروعية، وغياب مقياس لذلك يسمح بتقهقر تصنيف الجودة الشرعية إلى المستويات الأدنى، كما أن لوجود معايير للتصنيف الشرعي على مستوى الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف يسمح ببعث المنافسة بين المنتجات المالية الصادرة والارتقاء بالنوعية الشرعية لتحقيق الجودة المطلوبة في ذلك، وللوصول إلى تصنيف دقيق يتطلب الأمر وجود آلية ملائمة لعمل المؤسسات المالية الإسلامية، تسمح بتقويم أدائها وتسهيل المقارنة بينها طبقاً لمعايير الجودة الشاملة، ولتحقيق الشمولية في التصنيف الشرعي ينبغي مراعاة جميع العناصر الدالة على ذلك من حيث ضمان الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتوافر الصفات التي تحقق هذا المطلب، سواء من حيث آليات الضبط الشرعي أو الإجراءات والمراحل الخاصة بالتدقيق الشرعي الداخلي.

كما أن لنجاح الصناعة المالية الإسلامية على المستوى المحلي، وانتشارها على المستوى العالمي، وخاصة مع إقرار المؤسسات المالية الدولية بها، وانتشار المنتجات المالية

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

الإسلامية في أسواق المال الدولية، يرسم أدوار جديدة للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف لتدعيم هذه الصناعة بالقدر اللازم والمطلوب، ومن ذلك:[1]

1. اعتماد أسس أكثر موضوعية لعمليات التصنيف ومنح الشهادات والرسوم المطلوبة.

2. اعتماد برامج متكاملة لتقديم خدمات التأهيل للمنتجات المالية الإسلامية طبقاً للمعايير المعتمدة.

3. تحقيق التواصل مع الهيئات الشرعية والإدارية للمؤسسات المالية الإسلامية.

4. تعزيز العلاقات مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية والهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف، وإيجاد نوع من التنسيق الفعال بين هذه الهيئات، بما يؤدي إلى تكوين مرجعية موحدة تجمع هذه المؤسسات أو الهيئات.

5. دعم التطور على مستوى منظمة التعاون الإسلامي من خلال إدخال معايير دولية جديدة أو تبني الموجود منها بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية، والتوصية بتبني هذه المعايير.

6. العمل على تصميم دليل المنتجات المالية الإسلامية الذي يهدف إلى تصنيف تلك المنتجات بحسب طبيعتها، ونوعية الحاجات التي تلبيها، والجهات التي تطرحها، والخصائص والمزايا التي تتمتع بها، حيث يمكن هذا الدليل من التعرف بسهولة وبشكل دقيق على التشكيلة الواسعة والمتنوعة بالإضافة إلى تصنيفها الشرعي من قبل الوكالة.

[1]– محمد حمو، **تصنيف المؤسسات المالية وفقاً للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف**، مرجع سبق ذكره، ص، ص: 306–307.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

7. تقديم إجازة المصنف المالي الإسلامي بالاشتراك مع المؤسسات المالية الدولية.

8. تشجيع التصنيف الشرعي الذي يحقق الجودة الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية، من خلا الاستشارة والتدريب وحلقات البحث والدوريات والنشرات والتقارير والأبحاث والترخيص لأصحاب التخصص.

الخاتمة:

نخلص في نهاية هذه الدراسة إلى أن ما يواجه الصناعة المالية الإسلامية من تحديات مستقبلية يفوق ما حققته من انتشار على الصعيد العالمي، وبالخصوص دوافع الحاجة لوجود تصنيف شرعي يسمح بالحفاظ على الهوية الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية، ويحقق عامل المصداقية الشرعية بالموازاة مع تحقيق الكفاءة الاقتصادية بالحصول على أعلى تصنيف ائتماني، حيث تظهر حاجة الصناعة المالية الإسلامية إلى الجودة الشرعية والالتزام الشرعي بالقواعد الفقهية والنصوص العقائدية في التطبيقات العملية والعقود المالية والتطوير والابتكار،،، وهو ما تقدمه الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف من خلال توفير التصنيف اللازم والمطلوب والذي يخدم المتعاملين في هذه الصناعة، فالمنتجات المالية الإسلامية ليست على درجة واحدة من حيث الجودة الشرعية باعتبار لمعايير القياس الشرعي الذي توفره الوكالة، لذلك كان لزاماً قياس عنصر المشروعية للمنتجات المالية وفق معايير نوعية ترصد واقع المنتج المالي، وإجراء تصنيف لمستوى الجودة الشرعية ودرجة الالتزام، والوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف من بين أهم الجهات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية والساهرة على تعزيز الجودة الشرعية لمنتجاتها المالية.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

الهوامش:

1. أحمد التميمي، **معايير التصنيف الائتماني في المؤسسات المالية الإسلامية**، مجلة مستثمرون investors، منشور على شبكة الانترنيت.

2. المجلة المصرفية الإسلامية، **التصنيف الائتماني للبنوك الإسلامية،، أين المعايير الإسلامية؟**، العدد/11، بتاريخ 2009/03/01م.

3. خضير كاضم حمود، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، ط/1، عمان، المملكة الأردنية، 2000م.

4. زين الدين محمد، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى، ج/2، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 1356هـ.

5. سامر مظهر قنطقجي، **صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية**، شعاع للنشر والعلوم، حلب، سوريا، 2010م.

6. صالح حميد العلي، **المؤسسات المالية الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، دار النوادر، مركز دراسات الاقتصاد الإسلامي، ط/1، دمشق، سوريا، 2008م.

7. عبد الستار أبو غدة، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، المنامة، البحرين، 03–04 أكتوبر 2004م.

8. عبد الكريم بن أعراب، **تسيير المنشأة**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004/2003م.

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: **1112–4040**, ر ت م د إ: **2588–X204**
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

9. لاحم ناصر، **التصنيف الائتماني والخلاف الفقهي حول الصكوك**، جريدة العرب الدولية، العدد/10647، بتاريخ 2008/01/22م.

10.محمد حمو، **تصنيف المؤسسات المالية وفقاً للجودة الشرعية من طرف الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ISSN، العدد/17، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2017م.

11.محمد عبد الغفار الشريف، **الضوابط الشرعية للتوريق والتداول للأسهم والحصص والصكوك**، ندوة البركة للاقتصاد الإسلامي 22، الجلسة الثانية (2)، **التوريق وبقية أدوات السيولة للسوق الإسلامية**، 19–20 يونيو 2002م.

12.محمد علي القري، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، المنامة، البحرين، 03–04 أكتوبر 2004م.

13.منصور علي محمد القضاة، **التصنيف الشرعي لمنتجات المؤسسات المالية الإسلامية**، بحث منشور على شبكة الانترنيت.

14.مشعل عبد الباري، **منهجية عمل الهيئة الشرعية للتصنيف والرقابة**، ندوة تقويم المنتجات المالية الإسلامية ومنهج عمل الهيئة الشرعية للتصنيف والرقابة، جدة، المملكة العربية السعودية، 04–05 سبتمبر 2009م.

15.-J.C TARONDEAU: Marketing, Stratégie Industrielle, ED Vuibert, Paris, 1998

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية –قسنطينة الجزائر–
ر ت م د: 1112–4040, ر ت م د إ: 2588–X204
المجلد: 33 العدد: 02 السنة: 2019 الصفحة: 1026– 1069 تاريخ النشر: 30–09–2019

16.–ETINNE Colignon, Michel Wissler: Qualité et compétitivité des entreprises, ED Economica, 2eme Ed, 1983.

17.http://www.aawsat.com

18.http://www.arabnak.com

19.http://www.albaraka.com

20.http://www.almasrifiah.com

21.http://www.iirating.com

22.https://www.jordanislamicbank.com

23.http://www.mosgcc.com

24.http://www.researchgate.net